



كويتي عيراق

داد كايت باقاي تيتنتيحاداي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٨/اتحادية/تميز/٢٠١٠

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عيود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى عليه - / رئيس مجلس الوزراء / اضافة لوظيفته - وكيله الموظف
الحقوقي برك سعد خير الله .

التميز عليها - المدعية / سميرة احمد حسن .

الإدعاء :

ادعت المدعية (التميز عليها) امام محكمة القضاء الاداري إنه بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣٠ قامت بشراء قطعة الارض (٨/٩٤٩٧/م ٩) الثعالبية من مالها الخاص وسجل العقار بأسمها لدى ملاحظية التسجيل العقاري في منطقة الشعب وقد قامت بتشبيدها ، ولدى تقديمها معاملة للمصرف العقاري لغرض الحصول على قرض تبين وجود اشارة حجز واقعة على قيد العقار استنادا لكتاب مجلس الوزراء المرقم (٣٠٤٧) في ٢٠٠٨/٨/٤ ، وقد قامت بمراجعة دائرة المدعى عليه اضافة لوظيفته الا انه امتنع عن ذلك ، نظمت المدعية لدى المدعى عليه / اضافة لوظيفته وسجل النظم بعد (١٣٠) وتاريخ ٢٠١٠/١/١٩ ولم يبت بالنظم رغم مضي المدة القانونية ، اقامت المدعية دعواها بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية اصدرت محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٧ وبعد الاضبارة (١١٣ / ق / ٢٠١٠) حكما يقضي بيلزام المدعى عليه (التميز) اضافة لوظيفة برفع اشارة عدم التصرف الواقعة على العقار المرقم (٨/٩٤٩٧/م ٩) الثعالبية واشعار ملاحظية التسجيل العقاري في الشعب بذلك ، ذلك ان العقار موضوع الدعوى تم وضع اشارة عدم التصرف عليه استنادا لقرار مجلس الوزراء آنف الذكر باعتباره من العقارات المملوكة للمواطنين بعد سقوط النظام وحيث ان اشارة عدم التصرف على العقار تم وضعها بعد مرور سبع سنوات على تاريخ سقوط النظام في حين ان المدعية تملك العقار في ٢٠٠٨/٤/٣٠ اضافة الى ان قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١١٧) في ٢٠٠٨/٨/٥ أنفي بالأمر ١٢ لسنة ٢٠٠٤ ، طعن وكيل التميز بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٧/٢٦ طالبها نقضه للأسباب الواردة فيها .



كوٲ ماري عبراق

داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٨/التحادية/تتميز/٢٠١٠

القرار

لدى التدقيق والمداولة من أئمحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المسدة القاتونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ئلك لان مجلس الوزراء كان وبموجب تعميمه المرقم (م.ر.ن/س/٣٠٤٧) في ٢٠٠٨/٨/٤ قد وضع اشارة الحجز على قطع الاراضي التي خصصت الى العسكريين بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١١٧) في ٢٠٠٠/٨/٥ والتي سجلت بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وهو اجراء احترازي للتحقق من تسجيل القطع المذكورة وفق الاصول ولمنع لزام النظام السابق من تهريب اموالهم وخولت لجان مختصة لتدقيق هذه المعاملات . وحيث ان تسجيل القطعة المرقمة (٩٤٩٧/٨ مقاطعة ٩ الثعالبة) كان خطأ باسم المملكة له وهو (عدي على جابر) لانها مئكت اليه بالاستناد لقرار مجلس قيادة الثورة المشار اليه سلفاً وسجلت باسمه في اذار ٢٠٠٥ في حين كان قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١١٧) لسنة ٢٠٠٠ قد القى بالامر التشريعي رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ وان المذكور عدي قد تصرف بها الى ان آئت الى المدعية المميز عليها . ئلك فان المحكمة حسمت الدعوى قبل استكمال تحقيقاتها وقبل معرفة ما توصلت اليه اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء بخصوص تسجيل القطعة موضوع الدعوى وعليه قرر نقض الحكم المميز واعادة الاضبارة الى محكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/١٢/٨ .


الرئيس
مذحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طها محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صالاب النشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن